

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة- الجزائر

The impact of tax management on financial performance in the economic institutions: Study of a sample of institutions in the state of Biskra – Algeria

محمود فوزي شعوبي**
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

صابر عباسي*
جامعة محمد خيضر - بسكرة- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ملخص: نهدف من هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية، ومحاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الإستثمار. بالإضافة إلى توضيح أهمية التسيير الجبائي وحدوده، وأهم أدواته المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدتها علم التسيير. ويكمن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة، ذلك أن كل أثر جبائي يُقابلة أثر مالي وبالتالي التأثير على: التوازن المالي، القرارات المالية، قيمة المؤسسة،... إلخ، بينت النتائج أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على المؤشرات المالية لعينة الدراسة.

الكلمات المفتاح: تسيير جبائي، إستراتيجية جبائية، حوكمة جبائية، خطر جبائي، أداء مالي، قيمة المؤسسة.

Abstract: This study aims to investigate the impact of tax management on financial performance of the economic institutions through financial and accounting practices and attempts to make use of all the privileges granted by tax and investment laws. In addition, the study aims to illustrate the importance of tax management and its limits and its most important tools represented by the tax function which is looks at how to take advantage of all the developments in the science of management. The fundamental aim of this tax management lies in its impact on the institution's financial performance, so that each fiscal impact is offset by a financial impact and thus influencing financial balance, financial decisions, the institution value, etc. The results show that tax management is not an effective tool in influencing financial indicators of the study sample.

Keywords: Tax management, tax strategy, tax governance, tax risk, financial performance, institution value.

Jel Classification Codes : C12, C58, H21, H26.

تمهيد: يُعرّف التسيير على أنه الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. والتسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني والجبائي وعلم التسيير، يتعلق بتسيير المتغير الجبائي في المؤسسة في جميع مراحل دورة حياتها، ولذا هي تسعى إلى تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني، كما يقول Maurice Cozian هو أعلى مستوى لتسخير الجبائية!

وبما أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي، فإنّ التسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين؛ كما أن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة: الإستغلال، التمويل، الإستثمار؛ لذلك يجب على المؤسسة معرفة هذه الآثار ومحاولة تعظيم الاستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي. في ظل ما سبق ذكره، تتبلور معالم السؤال الأساسي لهذا البحث، والذي يمكن صياغته على النحو التالي: " ما مدى أثر تسيير المتغير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ " نحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال إختيار خمس مؤسسات مقراتها الاجتماعية في ولاية بسكرة – الجزائر.

نقدم هذا المقال في ثلاثة (03) محاور كما يلي:

المحور الأول: التسيير الجبائي ومقوماته في المؤسسة الاقتصادية؛

المحور الثاني: آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛

المحور الثالث: قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

1- التسيير الجبائي ومقوماته في المؤسسة الاقتصادية

* abbassi20mag@gmail.com

** mfchaoubi@gmail.com

يُترجم التسيير الجبائي لدى الفرانكوفون بالعديد من المصطلحات منها (la gestion fiscale)، l'optimisation (fiscale)، (Stratégie fiscale) ولدى الأنجلوسكسون بـ : التخطيط الجبائي (Tax Planning) أو (management Tax)... إلخ، وهو يعني التحكم في تسيير المتغير الجبائي بشكل يحقق القيمة للمؤسسة، بإعتبار أن الجباية هي تكلفة ومخطر وفرصة ويجب تسييرها.

لقى موضوع التسيير الجبائي إهتمام العديد من المفكرين من بينهم : (1961) Hoffman.W.H في كتابه "نظريات في التخطيط الجبائي"، و (1992) Scholes.M.S&Wolfson.M.A في كتابيهما "الضرائب والتجارة الإستراتيجية من منظور التخطيط الجبائي"، (2001) Shackelford.D.A & Shevlin.T في مجلة المحاسبة والإقتصاد (New jersey) بمقال بعنوان "Empirical tax research in accounting"²، كما نجد المفكرين (Watts&Zimmerman) اللذين يريا أنّ المؤسسات الإقتصادية تلجأ إلى التسيير الجبائي وإختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح بهدف تجنب التكاليف التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة الضرائب³. وهناك تصورين :

التصور الأول : وهو التعريف الفرانكوفوني، يرى أنّ التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدائي عدم التعسف في إستعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع.

التصور الثاني : وهو التعريف الأنجلوسكسوني، يرى أنّ التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل : حملة الأسهم (المساهمين)، المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... إلخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط)، بالإضافة إلى أنّ لة نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى : المساهمة في خلق القيمة. إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة (Les parties prenantes).

بحيث نجد أنّه في بيئة الأعمال الدولية أن المؤسسات توجهت نحو إستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL (Extensible Busines Reporting Language) التي تُعتبر نظام يعتمد على شبكة الأنترنت في عرض وتصنيف المعلومات الموجودة في ملفات المؤسسة، بحيث يمكن تجميعها في شرائح بعدة طرق تزيد من فعالية النشر الإلكتروني للمعلومات الجبائية والمحاسبية، وبذلك أصبحت النظرة حول تسيير التقارير الجبائية والإلتزام يتركز على ضرورة إستخدام تكنولوجيا المعلومات (Tax Reporting Software) مثل الأنظمة (CPM، TAX STREAM، ERP، CORPTAX، PLANITAX... إلخ) في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تجعل الوظيفة الجبائية أكثر فعالية خاصة في إطار الإلتزام العالمي للضريبة، حيث في بيئة الأعمال الأمريكية أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية SEC في يناير 2009 قواعد تلزم فيها الشركات المسجلة لديها بتطبيق XBRL⁴، كما نجد (Progiiciels): FIDGI Software الذي بدأ العمل به في مجمع المؤسسات الفرنسية من أجل التسيير الجبائي⁵. من خلال هذه الأهمية لنظام المعلومات الجبائي في المؤسسة أصبح للوظيفة الجبائية دور مهم ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث أصبحت تنافس الوظائف الأخرى خاصة في المؤسسات كبيرة الحجم والكثيفة النشاط والتي لديها العديد من الفروع في الخارج مثل الشركات متعددة الجنسيات.

قام في سنة 2005 مكتب المراجعة العالمي Ernst&Young بتحقيق يتعلق بالبحث عن ماهية نسبة إنشاء الوظائف الداخلية التالية : الوظيفة الجبائية، الوظيفة المحاسبية، الوظيفة المالية الموجودة في مجتمعات المؤسسات الفرنسية) بإستخدام إستقصاء على شبكة الأنترنت) موجه لمدراء الجباية والإدارة والمالية، وذلك لعينة تقدر بـ : 166 تمثل المؤسسات التي استجابة لهذا التحقيق والتي تمثل : 46% من قطاع الصناعة، 21% خدمات، 9% قطاع البنوك و التأمينات، والباقي 24% للقطاعات الأخرى. وكانت نتائج التحقيق هو أنّ : الوظيفة المالية تحصلت على نسبة 52% والوظيفة الجبائية 42% والوظيفة المحاسبية 4% ووظائف أخرى بنسبة 2%⁶. والملاحظ أن وجود الوظيفة الجبائية في المؤسسة يرتبط بحجم المؤسسة وكثافة العمليات، حيث نجد أن عينة المؤسسات المأخوذة أغلبها من قطاع الصناعة والخدمات وهي قطاعات تتوفر فيها الصفات المذكورة.

والوظيفة الجبائية بالمقارنة مع الوظائف الأخرى أخذت تتطور منذ سنة 1990 في المؤسسات الأمريكية، ولكن طابعها الرسمي والقانوني بدأ منذ سنة 2002 في القانون « 404 » Sarbanse Oxley ، وذلك بسبب تنبّه المنظمات والباحثين لتسارع الفجوة بين الدخل المالي في التقارير المالية والدخل الخاضع للضريبة للمؤسسات مثل : Enron, Worldcom & Arther Anderson... إلخ، وهذا ما يسمى بعدوانية التقرير الضريبي والمالي (Tax and Financial reporting aggressiveness) حيث يعرف الأول بـ : "القيام بالمعاملات أو التحويلات التي تهدف إلى التخفيض من الدخل الخاضع للضريبة" أما الثاني فيعرف على أنه : "الإنخراط في المعاملات أو الإبلاغ عن سلوكيات هدفها زيادة الدخل المالي"، مما أدى بالحكومة الأمريكية لمحاولة العمل على سد هذه الفجوة عن طريق إصدار قوانين تنظم الآليات

الرقابة الداخلية الجبائية في المؤسسة والتي من أهمها ضرورة إنشاء الوظيفة الجبائية داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتنظيم عملها مثل : إصدار القانون⁷ FIN⁴⁸ في 15 ديسمبر 2006 من طرف FASB والذي يتعلق بأهمية الإفصاح عن الوضعية الجبائية في التقارير المالية للشركات العالمية والكبيرة الحجم والنشاط (LB&I)، كما يرتبط بالالتزام بتشكيل مؤونات من أجل المخاطر الجبائية المتعلقة بالتحويلات المالية، بالإضافة إلى إدخال الحلول التكنولوجية في العلاقات الجبائية، ويعتبر هذا القانون كأحد الإصلاحات المتعلقة بضرورة الالتزام بالإفصاح عن المواقف الضريبية غير المؤكدة والمتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (Tax reporting) المدفوعة في القوائم المالية لأصحاب المصلحة والحكومة في المؤسسات الأمريكية (Disclosure of uncertain income tax position)، في إطار تأمين الالتزام الضريبي للعمليات (Compliance Assurance Process) و تحقيق جودة فحص العمليات (Quality Examinatin Process)، وبالتالي هو مُعد للتخفيف في حدة الاختلاف بين الدخل المالي والخاضع للضريبة. كما قام مكتب المراجعة Deloitte سنة 2006 بدراسة تتمثل في البحث عن الأدوار الأساسية للوظيفة الجبائية في المؤسسات الأمريكية، من خلال إستبيان إلكتروني لعينة تتكون من 400 مؤسسة تمثل شريحة واسعة من قطاعات الصناعة والخدمات المالية والتي يتجاوز العائد السنوي لها أكثر من 500 مليون دولار، وذلك لمعرفة آراء المدراء الماليين والتنفيذيين في هذا الموضوع. حيث كان عدد المجيبين أكثر من 150 مجيب على هذا الإستبيان الإلكتروني⁸.

إنّ الدور الكبير للوظيفة الجبائية في المؤسسات الأمريكية هو دعم المعاملات بنسبة 60%، ثم دعم القرارات التشغيلية بنسبة 35% والمساهمة في تسيير المخاطر بنسبة 32% والمشاركة مع الوظائف الأخرى بنسبة 28%. وبالتالي يمكن القول أنّ الوظيفة الجبائية في المؤسسة تعنى بـ⁹:

- الإستراتيجية الجبائية ومدى ربطها بالأهداف العليا للمؤسسة؛
- الضرائب العملية (المرتبطة بالمرحلة التشغيلية) والمخاطر الجبائية المرتبطة بها والكفاءة للموارد المستعملة في المؤسسة؛
- المعالجة الضريبية (حساب الضريبة) والإبلاغ، والمرتبطة بالموثوقية في تقارير المؤسسة؛
- الالتزام للضريبة والمرتبط بمدى تطبيق المؤسسة للقوانين والإجراءات؛
- إدماج الإعلام الآلي والتكنولوجيا المرتبطة بنظام المؤسسة؛
- التنظيم والموارد البشرية المرتبطة بالكفاءات في المؤسسة.

أعطى تطور الفكر المالي المعاصر للعامل الجبائي نظرة أكثر من كونه إلتزام على المؤسسة، مما جعلها تبحث عن التكيف مع هذه التطورات، ومنها : النظرة الإستراتيجية، النظرة العالمية، التسيير بالتغيير، تسيير الخطر الضريبي، الحوكمة الجبائية،... الخ.

الإستراتيجية مفهوم مرتبط بمدى تحقق أهداف المساهمين، أي عندما تتحقق أهداف المساهمين يعني تحقيق الهدف الإستراتيجي. والإستراتيجية الجبائية تعني : معرفة الضرائب التي سوف تدفعها المؤسسة، معرفة المناطق الجغرافية التي يجب التركيز عليها من أجل الحصول على الإمتيازات الجبائية، تحديد أهداف جبائية ذكية بالنسبة لأنشطة الأعمال ليتم التركيز عليها، مناقشة الإستراتيجية الجبائية مع مجلس الإدارة، إمتلاك قاعدة بيانات تساعد على توثيق المعلومات الجبائية. وبالتالي "هي مجموعة الأهداف المرتبطة بالجبائية على مدى حياة المشروع"¹⁰، يحتاج تطبيقها قيام الوظيفة الجبائية بالنظر للوحدات التشغيلية مع توفر : الحوكمة، التسيير بالمشاركة، التسيير بالأداء، التكنولوجيا، العمليات¹¹.

كما يهدف التسيير الجبائي على المستوى الدولي إلى التخفيض في معدل الضريبة الفعلي (ETR) الذي يُعتبر معيار لقياس مدى التحكم في المتغير الجبائي، ولما له من تأثير على أرباح الأسهم، وعلى آراء المحللين الماليين والمساهمين، وذلك خاصة مع التوجه نحو ضرورة إظهاره في التقارير المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والذي يحسب بالعلاقة التالية¹² :

$$\text{معدل الضريبة الفعلي} = (\text{التكاليف الضريبية الفعلية} + \text{الضرائب المؤجلة}) / (\text{الأرباح قبل الضريبة})$$

وبما أنّ الوظيفة الجبائية جزء من المؤسسة هي معنية أيضا بالتغيرات التي تؤثر على محيط المؤسسة، خاصة ما تعلق بالقوانين الجبائية والمحاسبية والمالية، حيث وضعت مجموعة PriceWaterhouseCooper مُتغيرات الوظيفة الجبائية المعنية بالتغيير وهي : المعطيات، الرقابة الداخلية، الإستراتيجية، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي، المورد البشري، العمليات¹³.

ويعتبر التوجه نحو تسيير الخطر الضريبي أحد التحديات التي يواجهها المسير الجبائي، والذي يعرفه مكتب المراجعة Ernst & Young الخطر الجبائي على أنه: "كل أعمال التراخي في الإستراتيجية الجبائية والعمليات والتقارير المالية

أو الالتزام، والذي يؤثر سلبا على ضريبة الشركة أو الأهداف التجارية لها، نتيجة أعمال غير مقبولة أو غير متوقعة مثل: العقوبات، الضرائب الإضافية، الإضرار بالسمعة، الفرص الضائعة، تحريف للقوائم المالية، تقييمات غير كافية للمخاطر¹⁴، ولذلك يجب على المؤسسة تسييره بين المستوى الإستراتيجي والعملي¹⁵.

كما أن التوجه نحو الحوكمة الجبائية تعتبر أحد التحديات التي تواجه المسير الجبائي، والتي نجدتها في تصورين : حوكمة جبائية في المحيط الداخلي¹⁶ للمؤسسة تهتم بالأداء الأمثل لتسيير الجبائية، والخارجي الذي يهتم بكيفية إيصال معلومات شفافة عن الوضعية الجبائية لأصحاب المصلحة في إطار أن لديهم الحق بالمشاركة في تسييرها :

- **الحوكمة الجبائية الداخلية :** والتي تُعرف كما يلي :
- يرى كل من Béatrice et Vincent أن الحوكمة الجبائية في المؤسسة تعتمد على :

- إنشاء الوظيفة الجبائية في المؤسسة ؛

- مصداقية المعلومات الجبائية وذلك بوضع تقرير جبائي يُشارك فيه جميع أطراف الوظيفة الجبائية والمحاسبية من أجل المصادقة على معدل الضريبة الجاري ومعدل الضريبة الحقيقي للمؤسسة ؛

- تسيير المخاطر الجبائي بحساب المؤونات من أجل تغطيتها، وذلك بإحترام مبادئ المعايير المحاسبية الدولية IAS37 (المخصصات والالتزامات الطارئة)؛

- استخدام وسائل الإعلام الآلي من أجل تحليل و تخزين المعلومات الجبائية مثل : Tax packages ، portails fiscaux ، par intranet ، حساب معدل الضريبة المؤجل ومعدل الضريبة الحقيقي؛

- وضع الجبائية في أجندة مجلس الإدارة، وذلك للتأكد من مصداقية المعلومات الجبائية المعلن عنها والتحكم في المخاطر الجبائية.

وهناك من يرى أن الحوكمة الجبائية هي " عامل لجودة وأمن التسيير العام للجبائية في المؤسسة "¹⁷.

ويرى H.Pidaud أن الحوكمة الجبائية تعني " تنظيم الوظيفة الجبائية بأحسن أداء داخل المؤسسة"¹⁸.

- **الحوكمة الجبائية الخارجية :** والتي تُعرف على أنها " التسيير بالقيمة في المجال الجبائي فيما يتعلق بالإتصال بين المساهمين والمحللين الماليين وإدراج العامل الجبائي في مشروع التسيير العام للمخاطر داخل المؤسسة"¹⁹. كما تُعرف على أنها : " مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تضمن حسن سير العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توفير الشفافية وتعزيز المصداقية بين المؤسسة والأطراف الأخذة في المسائل الجبائية"²⁰.

هذه المشاركة في تسيير المتغير الجبائي داخل المؤسسة من طرف أصحاب المصلحة والتي كفلها لهم القانون أو التنظيم في إطار البحث عن الشفافية، جعل المسير الجبائي يكون ملازما بتوفير المعلومات المطلوبة عن الإستراتيجية الجبائية المتبعة من طرف المؤسسة، بحيث لم تعد تقليل التكاليف الضريبية العامل الأهم بل شاركه في ذلك ما يطرح التساؤل التالي : كيفية الإفصاح الشفاف عن التسيير الجبائي لأصحاب المصلحة، مع تعارض المصالح بينهم؟²¹

2- آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

الدراسات التي قامت بدمج المتغير الجبائي في الأبحاث المالية عديدة والتي أغلبها ذات أصول أنجلو سكسونية تناولت العديد من المواضيع مثل : تأثير الجبائية على القرار الإستثماري، الجبائية والقرار المالي، الجبائية وهيكل رأس المال، الجبائية وتوزيع الأرباح، الجبائية وقيمة المؤسسة،... إلخ ونجد من المفكرين : مودبغلياني وميلر سنة (1963/1958) في نظرية الهيكل الأمثل لرأس المال، (Scholes & Wolfson (1992) قاما بدراسة دور الجبائية داخل المؤسسة وذلك بتأثيرها على القرارات الإستثمارية والمالية، وأعمال Miller(1977) الذي قام بدراسة تأثير الإخضاع الشخصي على القرارات المالية في المؤسسة، (Fama & French(1998) الذين قاما بدراسة تأثير الجبائية على القرارات والقيمة في المؤسسة، بالإضافة إلى العديد من المفكرين مثل : (Keen & Schiantarelli(1991)، (Waegenare & al(2003)²².

سنحاول إبراز أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة في مراحل نشاط المؤسسة : الإستغلال، التمويل، الإستثمار.

1.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستغلال : إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في : الخزينة، رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل.

تأثر الخزينة بعامل الجباية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية : الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري. وبالتالي يمكن القول أن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية والنقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات. حيث تقتضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وحسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، وهذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات وتكاليف إضافية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمؤسسة.

كما أنّ فكرة التأثير الجبائي على رأس المال العامل لا يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة، وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل. فتأثير الجباية على رأس المال العامل يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالباً على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، وهذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضريبة وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية. كما يتجلى التأثير الضريبي على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات، فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية، وذلك بعد طرح قيمة الاهتلاكات من القيمة الإجمالية للاستثمارات، ففي حالة تسريع الإهلاك، الذي يعد اختياراً محضاً، فإن قيمة الاستثمارات ستتخفض، وترتفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

ويعد الرسم على القيمة المضافة، أهم رسم يؤثر مباشرة على إحتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة "التفاوت الشهري"، ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع، حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها إحتياج مالي (TVA a paye)، مُطالبة بدفعه والعكس صحيح.

يمكن أن نستنتج بأن تأثير الجباية على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا أتفنت هذه الأخيرة تسييرها والتحكم في مواعيد إستحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية، غرامات أو تقويمات جبائية. ومنه فإن مثلية الخزينة ومرونتها لا تُهم المسير المالي فحسب، بل كذلك المسير الجبائي، الذي بواسطة تسييره لمختلف الضرائب والرسوم، يمكن أن يتحكم في التدفقات النقدية الخارجة والاستفادة من مختلف القواعد الجبائية لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

2.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل : من خلال هذه الأهمية سيتم التركيز على : سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري، سياسة توزيع الأرباح.

- **من خلال سياسة الاقتراض :** تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الإعتبار للمفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في إختيار سياسة مالية تأخذ بعين الإعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض²³.

- **من خلال التمويل الإيجاري :** إن شرح أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الإعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجره محددة.

- **من خلال سياسة توزيع الأرباح :** إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية تكمن من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية. فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياساً بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد²⁴.

تكون في هذه المرحلة مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفورات الضريبية التي تخفض من الوعاء الجبائي، وبالتالي يمكن القول أن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالإستدانة، وإختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

3.2. أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستثمار : يعتبر قرار الإستثمار أهم وأصعب قرار نظراً لطبيعته الإستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة أخذ بعين الإعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار إستثمار. والمسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الإستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الإستثمار، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الإستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة

معينة من الأعوان الاقتصاديين، بغرض توجيه إهتماماتهم الاستثمارية نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراود تشجيعها وتمييزها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة. وهي قد تكون في شكل :

- **إعفاء ضريبي** : وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الإلتزام بنشاط إقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، والذي قد يكون دائم أو مؤقت.

- **تخفيض ضريبي** : وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات إقطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل إلتزامهم ببعض الشروط؛

- **إجراءات ضريبية تقنية** : وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، والتي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها: نظام الإهلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة إستثمار الأرباح، إعادة إستثمار فائض القيمة، إعادة تقييم إستثماراتها²⁵.

3- قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

بهدف معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إرتئينا إسقاط الدراسة على عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية بسكرة، والتي يوضح أهم خصائصها الجدول (1)، وقد أختيرت عينة الدراسة وفقا للأسس التالية : الإختلاف في طبيعة النشاط والحجم والشكل القانوني وذلك لمعرفة مدى تأثيرها على دراسة الأسئلة المطروحة، وإستخدام بيانات السلسلة المقطعية في الدراسة كالتالي²⁶.

من 2001 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة AT؛ من 2006 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة BT؛ من 2005 إلى 2010 بالنسبة للمؤسسة CT؛ من 2005 إلى 2009 بالنسبة للمؤسسة DA؛ من 2005 إلى 2009 بالنسبة للمؤسسة EE. ولذلك سنتحقق من الفرضيتين التاليتين :

- المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية؛
- لا يوجد علاقة إرتباط قوية بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية لعينة الدراسة، من خلال التحقق من :
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية المالية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية المالية؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية الاقتصادية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية الاقتصادية؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية التجارية للمؤسسة والمقاسة بنسبة المردودية التجارية؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة والمقاسة بنسبة مردودية الأموال الخاصة؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى الرفع قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الإستغلال والمقاسة بنسبة الهامش الإجمالي للإستغلال؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين سيولة المؤسسة والمقاسة بنسبة السيولة الفورية؛
 - لا تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين الإستقلالية المالية للمؤسسة والمقاسة بمعدل الإستدانة.

1.3. قياس مدى فعالية ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات عينة الدراسة : لهذا الغرض نفترض أنه إذا إنخفضت التكاليف الجبائية عن متوسطها خلال فترة الدراسة لكل مؤسسة، نقول أن المؤسسة تمارس التسيير الجبائي بفعالية خلال هذا العام، وإلا فإنها لم تمارس التسيير الجبائي بفعالية، وعليه سيتم إجراء إختبار مدى معنوية الممارسة وذلك بإختبار ذات الحدين (Binomial Test)²⁷، للفرضية الأولى والتي تنص على أن : "لا تمارس المؤسسات المأخوذة كعينة التسيير الجبائي بفعالية".

نلاحظ من بيانات الجدول (2)، أن مؤسسات عينة الدراسة، مارست التسيير الجبائي بفعالية خلال فترة الدراسة بما نسبته 58%، وذلك بعدد مشاهدات 18 مشاهدة من أصل 31 مشاهدة، في حين بلغت نسبة عدم ممارسة التسيير الجبائي بفعالية 42% بعدد مشاهدات 13 مشاهدة. أي أن نسبة ممارسة التسيير الجبائي بفعالية أعلى من نسبة عدم ممارسة التسيير الجبائي بفعالية. وبما أن مستوى المعنوية $\alpha = 0,05 > Sig. = 0,473$ فإننا نقبل الفرض العدم ونرفض البديل، أي أن المؤسسات المأخوذة كعينة للدراسة لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية خلال فترة الدراسة. وهذا راجع للعديد من العوامل أهمها : نقص الموارد البشرية في المتخصصة في التسيير الجبائي، الخيارات التي يمنحها القانون الجبائي غير كافية، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية الجبائية، المؤسسات المأخوذة كعينة هي صغيرة ومتوسطة وغير كثيفة النشاط مما

يضعف من فعالية هذا النوع من التسيير، عدد وأنواع الضرائب والرسوم التي تخضع له المؤسسات ليس بالكبير والمهم، عدم وجود أنظمة معلومات صلبة يمكن الاعتماد عليها، انغلاق المؤسسات عن السوق الخارجية، مما يجعل المؤسسة تهتم بالجباية المحلية فقط، عدم ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية بطرق علمية ومدروسة.

2.3. قياس تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسات عينة الدراسة : لهذا الغرض نتبع الخطوات التالية :

- تحديد مؤشرات للأداء المالي : وهي على الترتيب النسب (R1, R2, R3, R4, R5, R6, R7) المروددية المالية، المروددية الاقتصادية، المروددية التجارية، مروددية الأموال الخاصة، الهامش الإجمالي للإستغلال، نسبة السيولة الفورية، معامل الإستدانة.

- تحديد مؤشرات للتكاليف الجبائية ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق الوفورات الضريبية : والمتمثلة في أربعة مؤشرات هي: R8, R9, R10, R11 وهي على الترتيب نسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية أو الضريبة على الدخل الإجمالي إذا كانت المؤسسة شركة تضامن إلى النتيجة الصافية، نسبة الضرائب والرسوم الأخرى إلى النقديات، نسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة، نسبة الرسم على النشاط المهني إلى النقديات، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار الإعفاءات أو التخفيضات الممنوحة للمؤسسات عينة الدراسة عند الحساب، مثل الحصول على التخفيض بـ : 12,5% من الضريبة على أرباح الشركات عند إعادة إستثمار الأرباح والإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لشركة التضامن.

القيم المحسوبة لهذه المتغيرات مبيّنة في الجدول (3). وتبين من الجدول (4) ما يلي :

- إرتباط موجب ودال عند مستوى 5% بين المروددية المالية (R1) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8) ؛

- إرتباط موجب ودال عند مستوى 1% بين مروددية الأموال الخاصة (R4) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8) ؛

- إرتباط سالب ودال عند مستوى 1% بين الهامش الإجمالي للإستغلال (R5) الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم الأخرى إلى النقديات (R9) ؛

- إرتباط موجب ودال عند مستوى 1% بين معامل الإستدانة (R7) ونسبة الضريبة على الأرباح على النتيجة الإجمالية (R8).

وعليه، فإن أربع مؤشرات للأداء المالي من بين سبعة لها إرتباط موجب ودال بثلاثة مؤشرات للتكاليف الجبائية.

ونستدل من الجدول (5) على أن زيادة دفع مؤسسات العينة لمستويات منخفضة من IBS و IRG نتيجة الإستفادة من الإمتيازات الجبائية بسبب (خروجها من مرحلة الإعفاءات الكلية، ونموها الذي زاد من مستوى الوعاء الضريبي) أدى إلى الرفع من مؤشرات المروددية المالية ومروددية الأموال الخاصة ومعامل الإستدانة (زيادات منخفضة في مستوى الضريبية المدفوعة من IBS و IRG قابله زيادات عالية في نمو المؤسسات عينة الدراسة، ما تعلق بـ : النتيجة الإجمالية، قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، الأصل الاقتصادي لها).

إن الإعفاءات الجبائية التي تحصلت عليها المؤسسات عينة الدراسة لكل من ضريبي IBS و IRG ليست مؤثرة بدرجة كبير على إتجاه المؤشرات المالية (R1، R4، R7)، حيث نرى مثلاً أن المؤسسة AT بالرغم من حصولها على إعفاءات جبائية خلال الفترة من 2001 إلى غاية 2005 إلا أن مؤشر المروددية المالية إنخفض من 5,78% إلى 0,48% وهذا بسبب قيام المؤسسة بالزيادة في رأس مالها، وبعد إنتهاء هذه الفترة (فترة الإعفاءات)، حيث أصبحت المؤسسة تسدد أقساط ضريبي IBS و IRG بإجمالي مبلغ من 2,7 مليون سنة 2006 إلى 6,7 مليون سنة 2007، إلا أن معدل المروددية المالية إرتفع من 0,29% إلى 0,37%، وكذلك نفس الأمر بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

يُمكن أن تكون الإجابة على فرضيات السؤال الأساسي لهذا البحث باستخدام معادلة الإنحدار المتعدد التي تُعتبر أحد الإختبارات المعلمية، والذي يهتم بقياس العلاقة بين متغير تابع واحد ومجموعة من المتغيرات المستقلة، وتحديد أكثر المتغيرات المستقلة أهمية من حيث تأثيرها في المتغير التابع، والمعبر عنها في النموذج التالي :

$$Y = a_0 + \sum_{i=1}^N b_i R_i + \varepsilon_i$$

● تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المروددية المالية (R1) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (1))، أن للمتغيرة R8 تأثير دال وموجب على المتغيرة R1 بينما التأثير الدال للمتغيرة R9 كان سالباً. وعلى الرغم من ضعف

قيمة معامل التحديد المعدل فإن الدلالة المرفقة بإحصاءة فيشر المحسوبة تمكننا من قبول النموذج. وبالتالي توجد علاقة بين المردودية المالية (المتغير المستقل) والتسيير الجبائي ؛

- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين المردودية الاقتصادية والتجارية ونسبة السيولة الفورية (R6-R3-R2) : بما أنه لا يوجد ارتباط دال، فإن التسيير الجبائي لا يؤدي إلى تحسين فعال لهذه المؤشرات ؛
- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين مردودية الأموال الخاصة (R4) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (2))، التأثير R8 الايجابي بينما تأثير المتغيرتين R9 و R10 كان سلبيا، ومع التحفظ على النموذج فإننا نقبل بوجود علاقة بين مردودية الأموال الخاصة (المتغير المستقل) والتسيير الجبائي ؛
- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين معامل الإستدانة (R7) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (3))، التأثير R8 الايجابي بينما تأثير المتغيرتين R9 و R10 كان سلبيا، ومع التحفظ على النموذج فإننا نقبل بوجود علاقة بين معامل الإستدانة والتسيير الجبائي ؛
- تؤدي ممارسة التسيير الجبائي إلى تحسين الهامش الإجمالي للإستغلال (R5) : يتبين من نتائج التقدير (النموذج (4))، التأثير الدال والعكسي للمتغيرة R9، وبالتالي توجد علاقة بين الهامش الإجمالي للإستغلال والتسيير الجبائي .

نتائج الدراسة

- كان عدد سنوات ممارسة المؤسسات عينة الدراسة للتسيير الجبائي أكثر من سنوات عدم ممارسة التسيير الجبائي، وهذا ما أظهره تحليل (Binomial Test)، وهي ممارسات غير معنوية ناتجة عن ضعف فعالية هذا النوع من التسيير ؛
- كانت العلاقة بين التسيير الجبائي والأداء المالي في مؤسسات العينة ضعيفة، وهذا ما أظهره معامل الارتباط لبيرسون في الدراسة القياسية، حيث وجدنا أن :
- ممارسة التسيير الجبائي في هذه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير كافية للتأثير المعنوي على المردودية الاقتصادية والتجارية ونسبة السيولة الفورية ؛
- ميل تسيير ضريبي IBS و IRG كان له التأثير الأقوى على طبيعة الارتباط بالمؤشرات المالية، لارتباطها المباشر بمستوى النمو ؛
- التسيير الجبائي لكل من ضريبي IBS و IRG- (R8) خلال فترة الدراسة، كان له ارتباط إيجابي على اتجاه المؤشرات المالية (R1، R4، R7)، أي كلما يزيد دفع هذين الضريبتين بمعدلات منخفضة وذلك بسبب عاملين هما : **خروجها من مرحلة الإعفاءات الكلية إلى الجزئية، ودرجة النمو في (رقم الأعمال، النتيجة، رأس المال، الاستثمارات... إلخ، التي تؤدي إلى زيادة الوعاء الضريبي، أدى ذلك إلى تحسين مستوى المؤشرات المالية، والعامل الثاني كان له التأثير الأقوى، أي كلما تم الحفاظ على مستويات منخفضة من الضريبتين عند كل مستوى نمو لها كان له أثر إيجابي على أدائها المالي؛ (أنظر الجدول 8) ؛**
- التسيير الجبائي لكل من الضرائب والرسوم الأخرى (R9) كالرسوم الجمركية، وذلك باستفادة المؤسسات عينة الدراسة من الإمتيازات الجبائية عند القيام بعمليات التصدير مثلا، يؤدي إلى التخفيض في تكاليف الإستغلال وبالتالي التحكم فيها ؛

وبالتالي يمكن القول أن التسيير الجبائي لم يكن أداة فعالة في التأثير على اتجاه المؤشرات المالية لعينة الدراسة، وذلك لا يرجع بصورة مباشرة إلى درجة جودة هذا النوع من التسيير، وإنما إلى عدم كون الضريبة متغير مؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات الأداء المالي. لأن هذا المفهوم يتضمن العديد من العوامل الأخرى المتداخلة والمؤثرة على نموها المالي مثل : الموارد البشرية، طبيعة السوق والمنافسة، جودة المنتج، فتح مراكز بيع جديدة، التطور التكنولوجي، إحتكار إنتاج سلعة، الشراكة،... إلخ.

ملحق الجداول

جدول (1) : خصائص المؤسسات المأخوذة كعينة للدراسة

عدد العمال	رأس المال (مليون د.ج)	طبيعة النشاط	نوع المؤسسة	تسمية المؤسسة ورمزها
200	164	إستيراد وتوزيع المضخات المائية، إنتاج المياه المعدنية، الأعمال الفلاحية والري	SARL	(AT) مؤسسة طهراوي
300	35	الأشغال العمومية الكبرى	SARL STPH	(BT) مؤسسة طهراوي
12	0,2	محطة خدمات	SNC	(CT) مؤسسة طهراوي
50	745	إنتاج الدقيق والفريضة ومشتقاتها	SARL	(DA) مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
800	2079	إنتاج الكوابل الكهربائية	SPA	(EE) مؤسسة الكوابل بسكرة

المصدر : مُعد بناء على المعلومات المقدمة من المؤسسات عينة الدراسة

الجدول (2) : Test binomial

Modalité	N	Proportion observée.	Test de proportion	Signification asymptotique (bilatérale)
تمارس التسيير الجبائي بفعالية 1	18	0,58	0,50	0,473 ^a
لا تمارس التسيير الجبائي بفعالية 2	13	0,42		
Total	31	1,00		

a. Basée sur l'approximation de Z

المصدر : نتائج المخرجات

جدول (3) : مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي

R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11
5,7791	1,4230	0,0411	7,34089	0,0144	0,6102	4,0486	0,0010	0,0163	-1,4115	0,1343
7,4945	0,3341	0,0423	10,00979	0,0137	0,1202	21,8979	0,0010	0,2037	-4,0881	0,5314
0,6568	0,2159	0,0225	1,55041	-0,0032	0,0835	5,2119	0,0010	0,0124	-2,7249	0,4076
0,8427	0,0407	0,0287	2,77524	-0,0065	0,0058	8,0709	0,0010	0,2027	-4,1418	4,2446
0,4752	0,0696	0,0291	1,28158	-0,0105	0,0856	5,8126	0,0010	0,0155	-6,6131	0,2329
0,2911	0,1229	0,0330	0,89358	-0,0146	0,0947	2,3914	0,1274	0,0015	1,7135	0,2463
0,3684	0,1796	0,0438	0,70913	0,0057	0,1325	2,0571	0,1130	0,0094	1,5712	0,1984
0,1894	0,0341	0,0328	0,46748	-0,0142	0,1186	3,6017	0,1101	0,0203	0,9855	0,1403
0,2916	0,1096	0,0404	0,76518	0,0002	0,1954	3,6336	0,1105	0,0199	2,8611	0,0820
0,2406	1,1792	0,0436	0,60318	-0,0115	0,3879	2,7178	0,1105	0,0145	3,6551	0,0583
0,0020	0,0040	0,0040	0,00097	0,0020	0,3731	0,3277	0,0010	0,0032	0,0000	0,0045
0,3709	0,8793	0,0791	0,49964	-0,0245	0,4691	0,4227	0,0010	0,0045	0,4426	0,0361
0,6696	0,1367	0,0701	0,98304	0,0033	0,1077	2,9381	0,0010	0,0053	0,4444	0,1046
1,3629	0,1670	0,0815	2,09095	0,0266	0,3303	6,6655	0,0010	0,0186	0,9259	0,0506
1,2857	0,1766	0,1057	1,78571	0,0562	0,2906	4,2059	0,0010	0,0118	0,7231	0,0507
6,2340	0,1461	0,0209	11,02344	0,0089	0,6131	42,6778	0,2567	0,0007	-1,4236	0,0234
7,3261	0,1932	0,0233	11,83067	0,0081	0,6721	38,2536	0,2730	0,0031	0,6996	0,0238
9,4221	0,1847	0,0280	15,50604	0,0142	0,6447	51,0026	0,2653	0,0022	-1,5588	0,0211
6,4748	0,1428	0,0166	12,78016	0,0005	0,0500	44,6972	0,2548	0,0185	0,6642	0,3329
8,5943	0,4853	0,0199	21,37444	0,0001	0,2058	38,3918	0,2734	0,0024	-3,5144	0,0817
33,0250	0,8558	0,0706	25,00000	0,0508	0,1046	45,5864	0,3331	0,0052	0,5199	0,1854
0,0118	0,0097	0,0100	0,10622	-0,0289	0,6084	0,8685	0,0010	0,0708	0,6211	0,6064
0,0298	0,0479	0,0185	0,14054	-0,0191	0,4422	1,1169	0,0010	0,0365	0,5241	1,7351
0,1167	0,1124	0,0685	0,22572	0,0311	0,2144	1,0883	0,0010	0,0754	0,6683	0,5826
0,0743	0,0967	0,0404	0,19106	0,0002	4,2150	1,0614	0,0010	0,0038	0,5801	0,3015
-0,0536	-0,0507	-0,0409	0,06316	-0,0986	1,5001	0,8730	0,0010	0,0243	0,3905	1,0722

0,1975	0,1913	0,0691	0,35049	-0,0619	0,1315	1,4876	0,1819	0,2039	0,3553	0,1618
0,1851	0,3791	0,0614	0,32486	-0,0683	0,0457	1,1008	0,4220	0,7999	0,3238	0,6691
0,0681	0,1006	0,0317	0,18402	-0,1103	0,0752	0,9652	0,2762	0,5110	0,3026	0,4598
0,1923	0,4464	0,0675	0,32886	-0,0512	0,3795	0,8242	0,2868	0,2911	0,3464	0,2594
0,1607	0,3861	0,0452	0,24033	-0,0597	0,3565	0,6748	0,2879	0,1364	0,3037	0,1275

R1=Rnet/CP ; R2=Rexp/AE ; R3=Rnet/CA ; R4=CAF/CP ; R5=EBE/CA ; R6=Disp/DCT ; R7=AE/CP ; R8=IBS-IRG/RB-NET ; R9=ITD/Disp ; R10=CAF/VA ; R11=TAP/Disp

المصدر : الحسابات الاجتماعية للمؤسسات عينة الدراسة

جدول (3) : معاملات الارتباط لبييرسون بين مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي

	N=31	R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11
R1	Corrélation de Pearson	1	0.358*	0.093	0.880**	0.441*	-0.097	0.739**	0.411*	-0.171	-0.126	-0.134
	Sig. (bilatérale)		0.048	0.619	0.000	0.013	0.604	0.000	0.022	0.358	0.500	0.473
R4	Corrélation de Pearson	0.880**	0.286	-0.064	1	0.441*	-0.104	0.920**	0.470**	-0.219	-0.287	-0.145
	Sig. (bilatérale)	0.000	0.119	0.734		0.013	0.576	0.000	0.008	0.237	0.118	0.435
R5	Corrélation de Pearson	0.441*	0.157	0.358*	0.441*	1	-0.036	0.404*	-0.260	-0.588**	-0.088	-0.145
	Sig. (bilatérale)	0.013	0.400	0.048	0.013		0.849	0.024	0.158	0.001	0.637	0.437
R7	Corrélation de Pearson	0.739**	0.074	-0.152	0.920**	0.404*	-0.083	1	0.507**	-0.232	-0.249	-0.146
	Sig. (bilatérale)	0.000	0.693	0.414	0.000	0.024	0.658		0.004	0.208	0.177	0.433

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral). **. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر : نتائج المخرجات

جدول (5) : بعض مستويات النمو للمؤسسات عينة الدراسة - (خلال فترة الدراسة)

/	CP	R-NET	AE	CAF	IBS-IRG	(معدل النمو) %
AT	80,8	2,413	54	5,72	1,975	
BT	1,5	1	32	4,58	0	
CT	0	4,3	0,07	1,26	0,47	
DA	-0,2	4,5	-0,18	-0,52	0	
EE	0,61	0,31	-0,27	0,1	0	

المصدر : الحسابات الاجتماعية للمؤسسات عينة الدراسة

Dependent Variable: R1 ; Method: Least Squares
Sample: 1-31 ; Included observations: 31

النموذج (1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.929396	1.296581	0.716805	0.4794
R8	29.92545	8.241888	3.630898	0.0011
R9	-17.15247	6.373002	-2.691427	0.0119
R-squared	0.339970	Mean dependent var		2.979991
Adjusted R-squared	0.292825	S.D. dependent var		6.345738
S.E. of regression	5.336364	Akaike info criterion		6.278732
Sum squared resid	797.3500	Schwarz criterion		6.417505
Log likelihood	-94.32034	F-statistic		7.211169
Durbin-Watson stat	1.550945	Prob(F-statistic)		0.002978

Dependent Variable: R4 ; Method: Least Squares

النموذج (2)

Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.197517	1.046878	1.143893	0.2627
R8	41.30206	6.680741	6.182257	0.0000
R9	-24.12708	5.119935	-4.712380	0.0001
R10	-1.334847	0.371480	-3.593323	0.0013
R-squared	0.641771	Mean dependent var		4.239573
Adjusted R-squared	0.601968	S.D. dependent var		6.751674
S.E. of regression	4.259617	Akaike info criterion		5.856150
Sum squared resid	489.8971	Schwarz criterion		6.041180
Log likelihood	-86.77032	F-statistic		16.12360
Durbin-Watson stat	1.089892	Prob(F-statistic)		0.000003

Dependent Variable: R7 ; Method: Least Squares

(النموذج 3)

Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.213904	2.404688	1.336516	0.1925
R8	108.2487	15.34571	7.054003	0.0000
R9	-63.07748	11.76053	-5.363490	0.0000
R10	-3.062929	0.853292	-3.589544	0.0013
R-squared	0.690469	Mean dependent var	11.11850	
Adjusted R-squared	0.656077	S.D. dependent var	16.68408	
S.E. of regression	9.784373	Akaike info criterion	7.519364	
Sum squared resid	2584.817	Schwarz criterion	7.704395	
Log likelihood	-112.5501	F-statistic	20.07627	
Durbin-Watson stat	1.200916	Prob(F-statistic)	0.000000	

Dependent Variable: R5 ; Method: Least Squares

(النموذج 4)

Sample: 1-31 ; Included observations: 31

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.000228	0.006334	0.035999	0.9715
R9	-0.129068	0.032972	-3.914473	0.0005
R-squared	0.345714	Mean dependent var	-0.011201	
Adjusted R-squared	0.323152	S.D. dependent var	0.038038	
S.E. of regression	0.031294	Akaike info criterion	-4.028450	
Sum squared resid	0.028400	Schwarz criterion	-3.935934	
Log likelihood	64.44097	F-statistic	15.32310	
Durbin-Watson stat	1.709770	Prob(F-statistic)	0.000504	

الإحالات والمراجع :

¹- Maurice Cozian, les grands principes de la fiscalité de l'entreprise, LITEC droit, 2^{eme} édition, Paris, 1986, Postface de l'ouvrage.

²- Nor Shaipah Abdul Wahab, Tax planning and corporate governance : Effects on Shareholders Valuation, Doctor of Philosophy, Sience management, University of Southampton, june 2010, p : 21.

³- جبر إبراهيم الداغور، محمد نواف عابد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (فلسطين)، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2009، ص: 829.

⁴- أسامة سعيد عبد الصادق، الإنعكاسات الدولية لإستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL على التصنيف المصري للمعلومات المحاسبية المنشورة إلكترونياً، مجلة كلية التجارة الإسكندرية (مصر)، العدد الثاني، المجلد 47، السنة 2010، ص: 07.

⁵ www.Fidgisoftware.com/

23-08-2001.

⁶- Ernst&Young, Entreprise et contrôle fiscaux, panorama des pratique courantes et évolution, Enquête réalisées en 08-19 avril 2005, p : 01.

⁷- FIN 48: FASB Interpretation N°48, Accounting for uncertainty in income Taxes / US.GAPP يتعلق بجميع المؤسسات التي تنشر قوانينها المالية وفق

⁸- Ken Leikam, Jacien L. Steele, Deloitte, Research report prepared by CFO and Tax Executives, what do companies Want from tax Function ,November 2006, p: 03

⁹- Tony Elgood, Tax-risk Policy, PricewaterhouseCooper, International Tax Review, Tax management in Companies,2006 , N: 29, p14.

¹⁰- Robert Van der Laan, Managing the Tax Value chaine, PriceWaterHouseCooper, Netherland, International Tax review,2006 p: 04.

¹¹- Matthias Bammatter, Scott Melton, Besoin d'une stratégie fiscale, Tax News, Ernst & Young, Suisse, juillet 2010, p : 02

¹²- Anne Schafer and christoph Spengel, International Tax planning in the age of ICT,Discussion paper N 04-27, ZEW, centre for european economic Research ,2006, p : 07-09.

¹³- [www.PriceWaterhouseCooper.com/la gestion du changement pour la fonction fiscale](http://www.PriceWaterhouseCooper.com/la_gestion_du_changement_pour_la_fonction_fiscale), Bulletin fiscal 05-Aout 2009, p02/25-02-2011.

¹⁴- Marc Borstein, Jeff Bogan, Tax Risk management, America Tax, ERNST & Young, Tax Educator's Symposium 2006, p15.

¹⁵ Bernd Erle, Loughl G. Hicky, Ross H. Doherty ,Bruce P. Flexman , Tax in Boardroom A Discussion Paper, KPMG International, UK,2005, p : 10

¹⁶- معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الحوكمة الجبائية الداخلية تتناول هذا الموضوع في الشركات الضخمة (Large Busnice) مثل : الشركات متعددة الجنسيات.

¹⁷- Béatrice Lunghi, Vincent Lacombe, Vers une gouvernance Fiscale, rapport par le conseil d'administration ou le conseil de surveillance (France), Année 2009, N : 18, p : 22.

¹⁸- H.Pidaudm, la fonction fiscale dans l'entreprise (les nouveaux défis), chambre de commerce et d'industrie de paris(France), lundis 21 mars, 2005, p : 60.

¹⁹- Raymund Gerardu, Sophie Starkey, la gouvernance fiscale pour les membres du comite d'audite, KPMG, Audite committee News N : 21, Mars 2008, p : 11.

²⁰- www.2r-net.com/vb/t2725.html/ 12-04-2011.

²¹ Raymund Gerardu, Sophie Starkey, la gouvernance fiscale pour les membres du comite d'audite, KPMG, N : 21, USA, Mars2008, p: 11.

²²- Soulef Dammak, Impact de la fiscalité sur les décisions et modalités de financement de l'investissement ainsi que sur la valeur de la firme, thèse Doctorat, Science économique, université SFAX, Décembre 2006, p04.

²³- يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006-2007، ص67.

²⁴- حمزة محود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الطبعة : الأولى، الأردن – عمان-، 2004، ص : 930.

²⁵- يحيى لخضر، مرجع سابق، ص:21-32.

²⁶- النتائج المحصلة كانت باستخدام البرامج : SPSS ver 17.0 ; Eviews ver 5.0 ; Excel 2007 .